دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مستقبل العملية السياسية في ليبيا
المصدر:	مجلة البحوث المالية والتجارية
الناشر:	جامعة بورسعيد - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	العناني، محمد محمد أحمد
المجلد/العدد:	ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الصفحات:	432 - 454
رقم MD:	865676
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأوضاع السياسية، العملية السياسية، ليبيا، المجتمع الليبي، العلوم السياسية، الأحوال السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/865676

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مستقبل العملية السياسية فى ليبيا

بحث مقدم من

دكتور / محمد محمد احمد العنانى

مستقبل العملية السياسية فى ليبيا

تعد مسألة الحكم من أهم المسائل التى تشغل السياسيين والباحثين والمواطن الواعى فى المجتمع الدولى, وإن كانت أغلب الدول فى العالم توصف أنظمتها بالديمقراطية، إلا أن واقع الحال قد لا يجعل لدى كثير من المهتمين بهذا الشأن لديهم يقيين بوجود الحد الأدنى من معايير الديمقراطية أو ممارستها، ومع ذلك نجد أن كل النظم السياسية ترى فى تجربتها فى الممارسة الديمقراطية هى التجربة المتكاملة النموذج، وتسعى لطرح برنامجها ورؤيتها والدفاع عنها فى مواجهة أية أفكار أو أطروحات آخرى بكل الوسائل المتاحة والمتوفرة لها.

ويعود السبب إلى عدم وجود نوع محدد وثابت لأنظمة الحكم إلى تعدد وتنوع المجتمعات البشرية واختلاف أيديولوجياتها الدينية والسياسية وإختلاف النظم الاجتماعية والإقتصادية والعلاقات السائدة بينها وبين الدول الآخرى وتوجهاتها واتجاهاتها المختلفة، بالإضافة إلى معادلة توزيع القوة فى النظام الدولى، وإن كانت هناك هيمنة مؤقتة للنظام الليبرالى الذى تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تعتبر نظامها السياسى والإجتماعى نموذجاً يمكن تطبيقه فى كل الدول الفقيرة والمتخلفة، مما يجعلها الأخيرة من النهوض إلى مصاف البلدان المتقدمة، وذلك لا يمكن إلا من خلال مرحلة تحول أو إنتقال إلى تطبيق حقيقى لمعايير الحكم الديمقراطى الذى يقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة للشعوب مع التداول السلمى للسلطة فى المنطقة العربية, الأمر عصى عن تنفيذ ذلك، بسبب طبيعة أنظمة الحكم، فضلاً عن طبيعة المجتمعات العربية التى تقف بين التطلع إلى مواكبة التطورات المختلفة التى شهدها العالم وبين التمسك بالتقاليد السياسية المعروفة لديها.

إن النظام السياسى الليبى يختلف عن بقية أنظمة الحكم العربية، حيث يقوم نظام الحكم وإدارة الدولة من خلال النظام الجماهيرى الذى ابتدعه نظام معمر القذافى وفق المنهج المحدد بفلسفة الكتاب الأخضر، مما أدى إلى استمرار النظام لأكثر من أربعة عقود مارس النظام خلالها كل ما من شأنه المحافظة على بقاءه دون تحقيق كل المطالب المشروعة للمواطن.

فى ظل حالة عدم الرضا وانعدام الثقة بين النظام والمواطن وتوفر الأرادة الشعبية القادرة على التغيير بعد أن تحقق للشعبين التونسى والمصرى المطلب الرئيسى من مطالب التغيير فى اسقاط الأنظمة الحاكمة.

وهو ما تحقق فى ليبيا أيضاً بإسقاط نظام حكم القذافى فى السابع عشر من فبراير عام 2011 لتبدأ مرحلة جديدة فى النظام السياسى الليبى، والذى لم تكتمل مؤسساته حتى اليوم فى ظل التحديات والمعوقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والأمنية التى تمر بها الدولة الليبية.

مشكلة الدراسة

رغم أن طبيعة النظام السياسى الليبى وتركيبة المجتمع الليبى بمكوناته المختلفة سواء القبلية أو الثقافية، مع تأثير الأطراف الإقليمية والدولية كانت تقف حائلاً أمام الشعب الليبى للمطالبة بالإصلاح والذى تطور إلى المطالبة بإسقاط النظام، فإن هذه الدراسة تسعى إلى استشراق مستقبل عملية الإنتقال السياسى فى ليبيا فى ظل حالة عدم الإستقرار السياسى والأمنى محلياً وإقليمياً، وتأثير ذلك على عملية الإنتقال التى بدأت فى السابع عشر من فبراير عام 2011.

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة فى الأجابة عن السؤال الرئيسى لها وهو إلى أى مدى يمكن استشراف مستقبل عملية الإنتقال السياسى فى ليبيا؟، وما هى السيناريوهات المطروحة لتحقيق ذلك؟ ويتفرع منها أسئلة فرعية :-

1- ما هى دوافع انطلاق ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011؟ ومساراتها؟
2- مدى تأثير التدخل الدولى فى التطورات السياسية؟
3- ما هى التحديات التى تواجه عملية الإنتقال السياسى فى ليبيا؟
4- ما هو مستقبل عملية الإنتقال السياسى فى ليبيا؟ وما هى مؤشرات تحقيقه؟
5- ما هى البدائل المطروحة للإنتقال السياسى فى ليبيا؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الأسباب والدوافع التى أدت إلى إندلاع ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011 ,والوقوف على حدود التدخل الإقليمى والدولى فى ليبيا بعد إندلاع الثورة، مع محاولة فهم مستقبل عملية الإنتقال من خلال عدة سيناريوهات لها.

أهمية الدراسة

تأتى أهمية الدراة فى ضوء ما وصلت إليه الحالة الليبية من تعقيدات تداخلت فيها مجموعة من العوامل التى سيكون لها تأثير على مستقبل الإتصال السياسى، نظراً للتباين فى الرؤى بين الطوائف الليبية المختلفة، إضافة إلى دور التدخل الخارجى فى ليبيا مما أدى إلى تعميق الإنقسام بين الليبيين تأييداً ومعارضة خاصة فى ظل حالة الإنفلات الأمنى وإنتشار السلاح وسيطرة الميليشيات.

منهج الدراسة

طبيعة الدراسة تتطلب استخدام المناهج التالية :-

1- المنهج الاستنباطى : الذى يساعد على تتبع التسلسل المنطقى للأحداث وتحليلها، لنتمكن من الوصول إلى بعض النتائج التى تترتب على أسئلة الدراسة.
2- المنهج الأستقرائى : وذلك لتقديم شروح عامة لمكونات الحالة الليبية.
3- المنهج الإستشرافى : ذلك لبناء عدد من السيناريوهات البديلة، من خلال استباق الأحداث وتقييمها بوصف التصور المستقبلى.

تقسيم الدراسة

سيتم تقسيم الدراسة من خلال الفصل الواحد إلى ثلاثة مباحث رئيسية :

المبحث الأول : تطورات عملية الإنتقال السياسى فى ليبيا.
المبحث الثانى : تحديات عملية الإنتقال السياسى فى ليبيا.
المبحث الثالث : سيناريوهات عملية الإنتقال السياسى فى ليبيا.

المبحث الأول
تطورات عملية الإنتقال السياسى فى ليبيا

تراكمت عبر ما يزيد عن أربعة عقود دوافع متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية للانتقال السياسي ، لم يكن للنظام القائم آنذاك خلالها رؤية واضحة في إدارة الدولة ، حيث تم بناء النظام خلال تلك الحقبة وفقاً لتصور معين يتخيله رئيس الدولة (معمر القذافى) ، ففى العقد الأول من ثورة الفاتح من سبتمبر كانت توجهات النظام السياسي للعمل العربي المشترك وتحقيق الوحدة العربية ، وفي العقد الثاني منها تميز بدعم حركات التحرر في العالم مما لفت أنظار المجتمع الدولى إليها ووضعها ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب ، وجاء العقد الثالث بالتوجه نحو القارة الأفريقية لإنشاء الاتحاد الأفريقي بعد صعوبة تحقيق الامل الاكبر في العقد الاول من الثورة بتحقيق الوحدة العربية ، وفي العقد الرابع من الثورة ظهر علي الساحة ابناء معمر القذافي واقاربه وتم الخروج باطروحه لبيبا الغد الذى تنباه سيف الاسلام القذافي [1] .
مع عجز النظام في تحقيق التنمية والقضاء علي الفقر والبطالة واهدار المال العام دون محاسبة ، تحرك الشعب الليبي مطالبا التغيير بل ارتفع سقف المطالب باسقاط النظام في السابع عشر من فبراير 2011 .

دوافع عملية الانتقال السياسي قبل ثورة السابع عشر من فبراير 2011

تضافرت مجموعة من العوامل التى أدت الي سقوط النظام الملكي الليبي بقيادة الملك ادريس السنوسى وقيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 نذكر منها :-

1-شعور الملك بثقل المسئولية من خلال شيخوخته وفساد الحاشية.
2-حالة الغفلة والاهمال التي تمتع بها اغلب المسئولين .
3-عدم الاستقرار السياسى خاصة بعد العدوان الاسرائيلي علي مصر والأردن وسوريا عام 1967, ومانعكس سلبا علي المواطن الليبي الذى اهتزت ثقته في حكومته بسبب ضيق المساعدات الليبية المصرية .
4-قيام الملك بالتخلي عن السلطة عدة مرات والعدول عنها, الا ان اخرها كان في شهر اغسطس عام 1969 قبل ثورة الفاتح بايام (2) .

ثورة الفاتح عن سبتمبر 1969

اليوم الاول من سبتمبر تمكن مجموعة من ضباط القوات المسلحة الليبية السيطرة علي الحكم ، انهوا بها مرحلة الحكم الملكي عاشتها ليبيا منذ الإستقلال في العام 1951 وحتي العام 1969 ، ليبدأ مرحلة اخري من التاريخ السياسي الليبي بقيادة القوات المسلحة الليبية علي امل قيام الدولة الجمهورية .

لاقت ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 تاييد شعبي كبير لاسباب عديدة نذكر منها :

1-عدم رضا الشعب الليبي عن العلاقة التي كانت تربط الملك ادريس السنوسى بالمملكة المتحدة ، وتقديم تسهيلات وتنازلات لها.
2-شريحة الشعب المتعلمة تعتبر ان النظام الملكي رجعي ومتخلف ويعتمد علي الولاء القبلي .
3-اغلبية سكان اقليم طرابلس اكبر الاقاليم الليبية لم يؤيد خيار الملكية كنظام سياسي.
4-مقومات النظام الملكي وركائزه كانت فى سبيلها الي الانهيار.
5-خروج البيان الاول لثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 مستلهما الشارع الليبي استمدت منها قادة الثورة شرعيتهم والذي تضمن (3) :

- ليبيا جمهورية عربية اسلامية حرة ذات سيادة .
- التأثر من عهد الاتراك ، وجود الايطاليين ، وعهد الرجعية والخيانة والعمالة .
- تحقيق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية.

- تحقيق المساواة.
- الحث علي العمل لبناء مجتمع ترفرف عليه راية الرخاء.

استند معمر القذافي في شرعيته الي الأيدولوجيه المستمدة من تجربة ثورة 23 يوليو في مصر ، وتراث حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وسوريا ، وأهم عناصر هذه الايدلوجية هي (4) :

- الحرية والاشتراكية والوحدة.
- أعداء الأمه العربية (الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية).
- مناهضة الاحلاف الاجنبية والتخلص من القواعد العسكرية الغربية وتأميم الشركات والمصالح الاجنبية .
- الاندماج في حركة عدم الانحياز.
- تأييد حركات التحرر الوطني في كل أنحاء العالم.
- التخلص من النفوذ السياسي ، والقوة الاجتماعية للفئات المهيمنة القديمة .
- الاعتماد علي القطاع العام في قيادة الاقتصاد الوطني واشراف الدولة المباشر علي التبادل التجاري.
- بناء جيوش وطنية قوية للدفاع عن الامة العربية.

ان الاهداف التي كان ينادي بها معمر القذافي في اغلب خطبه التي تميزت بالحماسه ، والذي اعتبر انه امتداد لنهج الزعيم الراحل جمال عبد الناصر الذي تزعم العمل العربي المشترك وقيادة النضال ضد الأمبريالية والصهونية ، كانت كفيلة بان يلاقي القذافي قبول الشعب العربي لاي توجه يحمل رايه التغيير في اي من الدول العربية (5) .

اعتمد نظام الحكم في عهد معمر القذافي في ليبيا علي مجموعة من المنطلقات والثوابت الاساسية والتي شكلت في مجملها خارطة العمل السياسي للنظام الليبي داخليا وخارجياً ساعده من خلالها الانفراد بالحكم لفترة تجاوزت الاربعة عقود وهي :

1- الشرعية الثورية.
2- الثورة الشعبية.
3- النظرية العالمية الثالثة.
4- وثيقة اعلان قيام سلطة الشعب.
5- الوثيقة الخضراء الكبري لحقوق الانسان في عصر الجماهيرية.
6- القيادة الشعبية الاجتماعية.

1- الشرعية الثورية : تمثلت في اللجان الثورية التي تعد العمود الفقري والداعم الاساسي في تطبيق فكرة العقيد معمر القذافي ان السلطة للشعب
من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية, والتى ساعدت القذافى على إبقاء الثورة قائمة وأستمد منها قيادته .

واللجآن الثورية فى ليبيا هى شكل من أشكال السلطة الإدارية ولاءها للثورة وقائدها وأسندت إليها مهمة حماية الثورة من خلال سيطرتها على مؤسسات الإعلام والشرطة والشركات وتمتع منتسبى اللجان الثورية ببعض المزايا بحكم الانتماء القبلى (6) .

2- الثورة الشعبية : كانت من أهم توجهات العقيد معمر القذافى فى شكل النظام السياسى خاصة فى خطابه الهام فى مدينة زوارة الذى تضمن برنامج تطبيق الثورة الشعبية أهمها (7) :-

- تعطيل كافة القوانين.
- تطهير البلاد من المرض.
- الحرية كل الحرية للشعب, ولا حرية لاعداء الشعب.

- إعلان الثورة الإدارية.
- الثورة الثقافية.

ومن خلاله تم اعتماد نظام التصعيد الشعبى لاختيار القيادات من بين العاملين فى المؤسسات بهدف القضاء على البيروقراطية ، وإدارة المؤسسات بإدارة شعبية من بين العاملين فيها ، وإلغاء كافة القوانين التى تعيق التحول الثورى.

3- النظرية العالمية الثالثة : وهو ما اطلق عليه الكتاب الاخضر الذى تناول أفكار العقيد معمر القذافى وأعتبره المرجع الوحيد فى كل الخطب والتوجيهات, حيث تناول الكتاب رؤية القذافي فى حل المشكلات السياسية والاقتصادية وإدارة الحكم كما أعتبر حجة فى مواجهة المعارضة السياسية ، خاصة بعد ما تبناه الشعب الليبى لرسم ملامح النظام السياسى وكيفية تنظيم حياته الاجتماعية.

4-وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب (8) :- التى بموجبها تغير إسم الدولة الليبية إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية أضيفت إليها لاحقا (العظمى), وتضمنت العديد من المبادئ أهمها:-

- القرآن الكريم شريعة للمجتمع.
- إقرار الديمقراطية المباشرة.
- قيام الشعب المسلح.

وأكدت الوثيقة على ان المنصب الوحيد للعقيد معمر القذافى هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ، اما إدارة الدولة تتم من خلال ممارسة الشعب للاختصاصات التشريعية والتنفيذية عبر مؤتمر الشعب العام واللجان الشعبية العامة (9) .

5-الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير : رغم قصور هذه الوثيقة فى التعبير عن وضع حقوق الإنسان فى ليبيا إلا إنها تضمنت سبعة وعشرين مبدأ جميعها تتعلق بحقوق الإنسان بأسلوب دعائى للنظام الجماهيرى القائم على حكم الشعب نفسه لنفسه عن طريق مؤتمرات شعبية تقرر ولجان شعبية تنفذ.

6-القيادة الشعبية الاجتماعية : أنشئ هذا التنظيم عام 1993 عقب محاولة قلب نظام الحكم فى ليبيا بإطار قبلى, والتى أوكل إليها تأمين المسئولية الجماعية القبلية تجاه أية معارضة أو عمل يزعزع النظام وذلك من خلال (10) :

- وثائق العهد والمبايعة للعقيد القذافى والنظام السياسى.
- تطبيق العقوبات الجماعية ضد القبيلة أو الجماعة عند كسر هذا العهد من قبل أفرادها.

لقد ساعد القذافى فى تحقيق كل ذلك معرفته العميقة بثقافة المجتمع الليبى الأبدية المستمدة من عادات وسلوك الفرد تجاه الاسرة والعائلة وتنتهى بالقبيلة مكونة بذلك علاقات قبلية تكون جزء من النظام السياسى ونظام الحكم تبدأ تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى والتى أنتجت ثقافة السمع والطاعة والإحترام للسلطه الأعلى.

بالرغم من ان القذافى من دعاة الثورة الشعبية والداعين لها لتستولى على الحكم وتكوين مؤتمرات شعبية ، لم يكن يتوقع أن ينتفض الشعب الليبى ويقررون إسقاطه وإسقاط شرعيته ، حتى بعد ان رأى ان هناك نظامين عربيين تم إسقاطها هما مصر وتونس معتقد ان ما حدث مؤامرة خارجية ضدهما ، متناسياً انه طوال فترة حكمه لم يترك أى مساحة للراى الأخر, بل تم إلغاء كل وسائل المشاركة السياسية الفعالة من انتخابات وأحزاب ونقابات معتمداً على ما أبتكره من أدوات مكنته من الاستمرار فى الحكم .

انطلاق ثورة السابع عشر من فبراير 2011 .

بعد ان تمكن العقيد القذافى من الدولة صار شغله الشاغل ان ليبيا تحكم من قبل الجماهير الشعبية ، وان دوره العالمى يتطلب منه التفرغ للقضايا الإقليمية والدولية التى تنبأ بها كتابه الاخضر ، بأن العالم سيتحول إلى النظام الجماهيرى.

اجتمعت مجموعة من الظروف ساهمت مجتمعه فى ان يكون يوم 17 فبراير 2011 بداية حقيقة للمطالبة بالإصلاحات السياسية التى تبناها سيف الإسلام القذافى والتى تمثلت فى (12)

- الدفع بدماء جديدة قادرة على قيادة مرحلة الإصلاح.
- تحسين مستوى معيشة المواطن.
- القيام بتنمية تحقق حياة كريمة فى ظل الإمكانيات المادية الليبية الضخمة.

إلا إن هذا المشروع الإصلاحى ثارت حوله مسائل خلافية فى المنهج الإصلاحى ، فضلاً عن التأخير فى عملية الإصلاح, وهى بداية كسر الحاجز النفسى بين نظام الحكم وأجهزته الامنية, وكرست الظروف التالية لانطلاق الثورة:-

- القمع والانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان.
- تفشى الفساد.
- عجز النظام عن تلبية مطالب الشعب الليبى.

وخرجت الحالة الليبية منذ بداية مطالبه بإسقاط العقيد حيث كان الشعار (الشعب يريد إسقاط العقيد) وهو ما يميزها عن الثورتين المصرية والتونسية حيث كانت المطالب الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية وأرتفع سقف المطالب بإسقاط النظام بينما الحالة الليبية بدأت بإسقاط العقيد (13) .

انطلقت الثورة الليبية بين حركات الاحتجاج الشعبية ونظام العقيد القذافى بمنطق الحرب الاهلية منذ مراحلها الأولى, إلا إن ذلك الامر لم يستمر كثيراً بدخول أطراف خارجية فى الشأن الداخلى الليبي ، وتحولت من حرب أهلية بين الثوار والقوات النظامية إلى حرب بين الثوار مدعومين من الناتو والقوات النظامية ، فى ظل وجود حكومتين تمارسان نفس السلطة كل على الجزء الواقع تحت سيطرته هما نظام حكم القذافى الذى بدأ بفقد شرعيته ، والمجلس الوطنى الانتقالي (14) .

كانت للقبيلة فى أحداث 17 فبراير 2011 دوراً منقسم بين مؤيد للنظام وآخر معارض له والبعض الاخر يقف على الحياد, وقد شكلت القبائل فى المنطقة الغربية دعماً واضحاً لنظام القذافى ، بينما تميزت قبائل المنطقة الشرقية بمعارضة النظام والتى تركزت فى مدينة بنغازى (15) والتى بدأت منها الاحتجاجات فى الخامس عشر من فبراير 2011 قبل انطلاق الثورة فى السابع عشر, وذلك بخروج المئات من المناهضين لنظام الحكم ، وخلال اليومين غطت المظاهرات أغلب المنطقة الشرقية ، وأنتقلت إلى كثير من المناطق الغربية مثل الزنتان ومصراتة والزاوية, ولم يبقى تحت سيطرة القذافى غير العاصمة طرابلس, وبعض المناطق القبلية المؤيده له مثل رفله والمقارحه وترهونه والعربان والأصابعه بالجبل الغربى وبقت المنطقة الجنوبية أقرب إلى الحياد من حسم موقفها لأى طرف (16) .

لقد ساهمت إدارة العقيد القذافى للأزمة الليبية فى تعقيد مسارات الأحداث ووفرت للثوار إمكانية اللا عودة عن إسقاط النظام وبشكل عام فإن الاحتجاجات توسعت بسرعة خاصة فى المنطقة الشرقية بالتحديد بنغازى ولم يكن امام العقيد القذافى إلا المواجهة باستخدام القوة المميتة والمفرطة سعياً لقمع الاحتجاجات مما زاد من الغضب الشعبى وانشقاق اعداد كبيرة من أفرد الأمن واللجان الثورية وانضمامهم إلى المتظاهرين ، إلا أن تفوق القوات الحكومية فى العتاد والعدة اوقعت خسائر كبيرة بين المعارضه ، لوقف ذلك تدخلت الامم المتحدة بقرار مجلس الأمن الدولى رقم 1970 ، 1973 الداعى إلى وقف إطلاق النار الفورى وفرض

منطقة حظر الطيران ، والذى أعتبر بمثابة بداية تدخل حلف الناتو للقيام بعمليات عسكرية يوم 19 مارس 2011 (17) .

فرضت تطورات الاحداث عقب السابع عشر من فبراير 2011 على المعارضة أدارتها فى ثلاثة محاور مختلفة بهدف تحقيق هدف رئيسى هو إسقاط النظام ومحاولة الحصول على اعتراف دولى وهذه المحاور هى (18) :

- المحور السياسى : وتمثل بالإسراع فى تشكيل المجلس الوطنى الانتقالي , والذى ضم مختلف المناطق الليبية بكل أطيافها وثقافاتها.
- المحور الدبلوماسى: تمثل فى البحث عن الاعتراف بالمجلس الوطنى الانتقالي كممثل شرعى ووحيد للشعب الليبى, مع إيقاف عضوية ليبيا فى أغلب المنظمات الإقليمية والدولية مما أفقد النظام قدرة التواصل مع المجتمع الدولى.
- المحور العسكرى : شكل هذا المحور الواقع الحقيقى على الأرض ، هو الدخول فى حرب تحرير ضد القوات الموالية للنظام, والطلب من الامم المتحدة التدخل لحماية المدنيين فى ليبيا ، خاصة بعد قرارى مجلس الامن الدولى 1970 ، 1973 بشأن حماية المدنيين فى ليبيا.

بالرغم مما شاب فترة القتال بين الثوار والقوات الحكومية فى ليبيا من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، نجحت المعارضة بكافة أطيافها فى تنسيق جهودها باستخدام الإعلام والدبلوماسية لحشد الرأى العام الوطنى والإقليمى والدولى ضد سياسات نظام القذافى وما ترتب عليها من تدمير لكل القدرات الليبية الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية.

تعامل القذافى مع الاحداث فى اتجاهين الاول :- أن ليبيا تواجه حرب صليبية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الاطلسى ، والثانى هو محاربة القاعدة التى ترمى إلى السيطرة على شمال أفريقيا ، وقدم العديد من التنازلات, إلا إنها لم تحقق رغبة المعارضة الليبية الذين رأوا ان لديهم القدرة على إسقاط نظام القذافى ، خاصة فى ظل الدعم الدولى لهم ، وبدأ يفقد سيطرته على البلاد ، خاصة بعد ما نجحت قدرات التحالف الدولى من إقامة توازن بين قوات القذافى وقوات المعارضة, و تحقيق هدف الثوار الليبين فى إسقاط نظام حكم القذافى.

بالإضافة إلى الدور الدولى فى التدخل بدعوى حماية المدنيين فى ليبيا ، فإن سقوط مؤسستى الامن والإعلام الليبية لعبت دور مهما فى إسقاط النظام ومقتل العقيد القذافى.

أولاً :- سقوط المؤسسة الامنية : على الرغم ان المؤسسة العسكرية هى التى أوصلت القذافى إلى السلطة وساهمت فى بقاءه واستمراره, ظلت هى الهاجس الرئيسى لدى العقيد القذافى خاصة بعد محاولات الانقلاب التى حدثت خلال فترة حكمه (19) .

محاولة انقلاب عمر المميشى عضو مجلس قيادة الثورة الليبية سنة 1975 .

محاولة انقلاب حسن إشكال ابن عم العقيد القذافى سنة 1985 .

هزيمة الجيش الليبى فى حرب تشاد سنة 1987 والمحاولة الانقلابية سنة 1993.

الأمر الذى دعى القذافى إلى تهميش دور القوات المسلحة خلال فترة حكمه ، مما دعى إلى حدوث انشقاقات فى القيادة العليا للقوات المسلحة اما استسلاماً وإما هرباً او ليقينهم بان المعركة خاسرة لا تستحق التضحيات من اجل نظام تأكد سقوطه .

ثانياً : سقوط المؤسسة الإعلامية الليبية : نظام القذافى انتهج الإعلام الجماهيرى غير المحترف الذى يسيطر عليه الجماهير الشعبية ويكون معبراً عن كل الشعب, إلا أنها كانت تخضع لرقابة مباشرة من القذافى من خلال قناة الجماهيرية الفضائية, إلا أنها لم تصمد امام قنوات فضائية أخرى عملاقة واكبت عمليات الانتقال التى تشهدها المنطقة العربية.

أستمرت مدة القتال بين القوات التابعة للنظام الليبى والثوار المدعومين من حلف الناتو ثمانية أشهر إلى ان سقطت العاصمة طرابلس بيد الثوار وخروج القذافى إلى سرت حيث قاد

المعركة بينه ومرافقيه من جانب والثوار من جانب أخر حتى العشرين من اكتوبر 2011 حيث مقتله بعد ما أعترضت طريقه هارباً من سرت طائرات تابعة لحلف الناتو ما مكن الثوار من الإمساك به كأسير حرب وقتله عقب ذلك (20) .

المصادر

1- الصادق خميس البريكى – مستقبل عملية الانتقال الديمقراطى فى ليبيا بعد 17 فبراير 2011 – رسالة دكتوراة – جامعة قناة السويس – كلية التجارة – قسم العلوم السياسية – 2015 – ص 2 .

2-مصطفى بن حليم – ليبيا : انبعاث أمة.. وسقوط دولة – منشورات الجمل – ليبيا – 2003 ص ص 387 : 399 .

3-البيان الاول لثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 – فى 1 / 9 / 1969 .

4-سعد الدين ابراهيم – مصادر الشرعية فى انظمة الحكم العربية فى ازمة الديمقراطية فى الوطن العربى – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الثانية – 1987 – ص 423 .

5-ورشد القبى – الشعبوية : انعاش الديمقراطية أم تهديدا لها ؟ - المجلة العربية للعلوم السياسية – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد 31 - بيروت – 2011 – ص 43 .

6-زردومى علاء الدين – التدخل الاجنبى ودوره فى اسقاط نظام القذافى – رسالة ماجستير – جامعة محمد خيضر – بسكرة – ليبيا – 2013- ص 103 .

7-حسنى الوحيشى الصادق – النظام الجماهيرى ونظام الحكم المعاصر – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان – بنغازى – ليبيا 2003 – ص 184 .

8-وثيقة اعلان قيام سلطة الشعب فى 2 / 3 / 1977 .

9-العز على سعد الفارس – اثر التحول السياسى على المشاركة السياسة للمرآة الليبية فى الفترة من 1977 – 2003 – رسالة دكتوراة – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – 2006 – ص 15 .

10-على خضير مرزار – ليبيا الفرص الضائعة والامال المتجددة – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – 2012 – ص 49 .

11-يوسف زدام – الثقافة السياسية فى البلدان العربية – دراسة فى تأثير المحددات غير السياسية – مجلة المستقبل العربى – العدد 429 – نوفمبر 2014- ص ص 28 : 31 .

12-يوسف محمد جمعة الصوانى – ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2013- ص ص 70 : 72 .

13-دينا شحاته – سياسات الشارع : تصاعد دور الحركات الاحتجاجية فى المنطقة العربية – السياسة الدولية – مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد 186 – اكتوبر 2011 – ص 79 .

14-عبد الاله بلقزيز – ثورات وخيبات فى التغيير الذى لم يكتمل – دار منتدى المعارف – بيروت – 2012 – ص ص 76 : 79 .

15-نعمان بن عثمان – الحالة الليبية ومعطيات الاصلاح والتغيير – المنتدى الليبى – العدد 2005 – ص 71 .

16- محمد نجيب ابو طالب – الظواهر القبلية فى المجتمع العربى المعاصر – دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية – المركز العربى للابحاث ودراسة السياسات – بيروت – 2012 – ص ص 143 : 146 .

17-قرارات مجلس الأمن الدولى 1970 ، 1973 .

18-تقرير بعثة المجتمع المدنى لتقصى الحقائق فى ليبيا – يناير 2012 – ص ص 15 : 19 .

19-نعمان بن عثمان – مرجع سابق – ص 74 .

20- تقرير الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم فى ليبيا – الوثيقة رقم 727 / 2011 – مجلس الامن الدولى – ص 6 .

المبحث الثانى
تحديات عملية الانتقال السياسى فى ليبيا

مثلت ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011 فرصة لأنها بنظام حكم العقيدالقذافى وإعادة بناء مؤسسات الدولة السياسية والقانونية والحزبية ، بعد إنتهاء نظام حكم مارس كل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان ،
فضلا عن إنتشار الفساد الحكومى وغياب المساءلة والشفافية لأكثر من أربعة عقود .
غير ان هناك مجموعة من التحديات المحلية والإقليمية والدولية التى يجب تجاوزها لتحقيق أهداف ثورة السابع عشر من فبراير.
تعد عملية الفصل بين التحديات الإقليمية والدولية التى تواجه عملية الانتقال السياسى فى ليبيا صعبة لدرجة ان ما هو إقليمي قد يكون له بعد دولى, فضلاً عن عوامل لها تأثير مباشر فى مدى استمرار هذه التحديات أهمها النفط الليبى والموقع الجغرافى.

أولاً التحديات المحلية :
تتنوع التحديات المحلية فى المشهد الليبى بعد إسقاط النظام و مقتل العقيد معمر القذافى ويمكن أن نجملها فى مجموعة من التحديدات نوجزها فى الاتى :-
1-انتشار السلاح : ليبيا لم تكن لديها مؤسسة عسكرية محترفة ، وبالرغم من ذلك تملك أسلحة متطورة خصصت فى أغلبها لوحدات عسكرية منتقاه بعناية فائقة اوكلت لها مهمة واحدة وهى حماية الثورة وقائدها ، بالإضافة إلى جهاز الاستخبارات والحرس الثورى الاخضر وتبعية هذه الاجهزة الأمنية للعقيد القذافى مباشرة, ونجح نظام العقيد القذافى من امتلاك مخزون كبير من الاسلحة الدفاعية والهجومية .
إن أخطر وقف تم فيه الاستيراد على الأسلحة كانت الفترة الواقعة بين انطلاق الأحداث فى السابع عشر من فبراير وإعلان التحرير وإسقاط النظام ، إلا أن الفترة التى تشكل خطرا كانت هى الفترة التى أعقبت إعلان التحرر وذلك لانقسام البلاد إلى فريقين منتصر وهم الثوار, والمهزوم وهم القوات التابعة للنظام وكل هذه الفرق تمتلك السلاح ، وبالتالى فإن عملية تسليم السلاح أو الاحتفاظ به تخضع لمعيار واحد وهو ان يتم جمع السلاح بشكل منظم وبآلية متفق عليها ، أين وكيف وإلى من ؟ هذا هو التحدى الاقوى.
2-أزمة المهاجرين : من توابع إسقاط النظام الليبى نجد قبائل ومدن بالكامل تم تهجيرها بناء على موقفها الداعم لنظام القذافى أثناء الأحداث ، حيث تعرض ما يزيد عن تسعون الف شخص للتهجير خلال عام 2012 بسبب التوترات العرقية أوالقبلية او كنتيجة للنزاع المسلح مثل بلدة بنى وليد وجبل نفوسه (1) .
3- تفعيل الاجهزة الامنية : إن ما رافق احداث فبراير 2011 فى ليبيا من استهداف وحرق المقار الأمنية والاجهزة الشرطية ترتب عليه غياب كامل لأجهزة الشرطة المنوط بها حماية الأمن الداخلى فى الدولة ، ويكمن التحدى الأمنى فى غياب الأمن بكل فروعه خاصة وإن الأمن الليبى فى ظل نظام القذافى يفهم على اساس إنه امن الدولة وامن النظام ، اما امن الفرد فهو فى مرتبة متدنية جداً.
كانت هناك محاولات لبناء قوات أمن تمثلت فى اللجان الامنية العليا بإشراف وزارة الداخلية ، إلا ان هذه اللجان سرعان ما انحرفت بعد ما تم اختراقها من بعض العناصر الإسلامية المتشددة وغيرهم ، مما يترتب عليه عدم التزام اللجان الأمنية بالعمل من داخل إطار وزارة الداخلية جعل منها قوة فى مواجهة الدولة,وترتب على عدم تفعيل الأجهزة الامنية والجيش تفشى الجريمة بكل أنواعها, ووصل الأمر إلى أن تتم مثل هذه الخروقات من قبل أفراد تسمى نفسها ثوار ، كما ان بعض هذه الممارسات تتم على الهوية, وهذا طبعاً يمتد ليشمل مؤسسة الجيش.

4- تطبيق العدالة الانتقالية : ليست العدالة الانتقالية شكلاً من أشكال العدالة, بل هى تكييف للعدالة على النحو الذى يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات فى أعقاب حقبة من تفشى انتهاكات حقوق الإنسان.

ان التجارب المتعددة للعدالة الانتقالية لكل منها خصوصية نابعة من تكوين المجتمع ووعيه ونصيبه السابق من الممارسة السياسية والحقوقية, وتهدف العدالة الانتقالية إلى إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب الذى غالباً ما يحدث أثناء نزاع داخلى مسلح يؤدى إلى إنتهاكات لحقوق الإنسان, ولكن التساؤل هو : كيف يمكن تحديد الفعل الذى يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان ؟ ومن هى الجهة المسئولة مباشرة عن أعطاء الأمر بحدوث هذه الانتهاكات ؟ , وهل لتركيبه المجتمع من حيث التنوع السكانى والثقافى والدينى تأثير فى عملية تحقيق العدالة؟ من حيث الإختصاص من هى الجهة المخولة بتطبيق العدالة الإنتقالية.

وفى الحالة الليبية لا يمكن تطبيق العدالة الانتقالية بمعزل عن الدور القبلى الحاضر والفاعل فى أى من مراحل الإنتقال بصفة عامة , وتطبيق العدالة الإنتقالية بصفه خاصة, وتكمن صعوبة ذلك للأسباب التالية (2) :

1-طبيعة الصراع فى ليبيا وتحديد المسئولية.
2-العدالة الجنائية والعدالة الثورية والعدالة الإنتقامية.
3-العدالة الانتقالية تكرار للماضى.
4-فهم الثقافة الدينية للمجتمع.

ولكى يتم تجاوز هذه الاسباب لابد من ان تخضع العدالة لمعايير دولية تحدد السبل الكفيلة بإنجاحه ، ذلك بخضوعها لجملة من الإجراءات او المناهج التى تجعل من العملية تحقق العدل وإنصاف الأفراد المتضررين والضحايا من تكرار ذلك مستقلاً من خلال (3) :

- تقصى الحقائق.
- رفع الدعاوى القضائية.
- التعويض أو جبر الضرر.
- إصلاح المؤسسات.

5- تحقيق المصالحة الوطنية: المصالحة الوطنية تعنى (المصارحة والمكاشفة – المساءلة والاعتراف – العدل و القصاص- الاعتذار والعفو – الإنصاف والتعويض- الشفافية والمصداقية – الشجاعة فى تحديد من هو المذنب فى حق الشعب) (4) .

إن المصالحة الوطنية تاتى كنتيجة لتطبيق العدالة الانتقالية, ويمكن تحقيقها إذا توافرت الظروف التى تساعد على تحقيقها وأهمها ضرورة الاعتراف بالعيش المشترك, وان الوطن يسع الجميع بالرغم من الخلافات والأثار التى خلفتها فترة النزاع.

وفى الحالة الليبية لابد ان تتضافر الجهود من أجل تحقيق المصالحة الوطنية لأن طبيعة النزاع فى ليبيا معقدة ، وبالتالى لابد من وجود اطراف معنية بتحقيق تلك المصالحة وهذا يمثل التحدى الاكبر لليبيا, ويمكن ان تحدد تلك الأطراف وفقاً للحالة الليبية فى :-

- الحكومة.
- مؤسسات المجتمع الدنى.
- القبيلة.

ثانياً التحديات الإقليمية:-

صعوبة فصل التحديات الإقليمية عن الدولية تتطلب تحليل التحديات الإقليمية من محورين أساسيين.

- الموقع الجغرافى لليبيا ودول الجوار.
- الهجرة غير الشرعية وتهريب السلاح.

1- الموقع الجغرافى لليبيا ودول الجوار : الموقع الجغرافى لليبيا جعلها تشترك مع ستة دول عربية بحدود برية طويلة تتجاوز الخمسة آلاف كيلو متر (مصر 1115 كم – السودان 383 كم – تشاد 1055كم – النيجر 354 كم – الجزائر 982 كم- تونس 459 كم) فضلاً عن 1777كم على البحر الأبيض المتوسط، بمساحة دولة تتجاوز 1750000 كيلو متر مربع ، وعدد سكان قليل جداً مقارنة بمساحة الدولة (5) .

تعد مسألة ضبط الحدود من أهم التحديات التى تعيق مسار الامن والاستقرار فى ليبيا ، وبالتالى اكتمال عملية الإنتقال السياسى .

*مصر : مما لا شك ان التدخل الدولى فى ليبيا او استمراره يشكل تحدياً فى ليبيا ، وخطراً على الأمن القومى المصرى ، الامر الذى يتطلب ضرورة وجود دور فاعل وحاسم فى إدارة الملف الليبى بأن لا تسمح بان تتم أى عملية تسوية فى ليبيا بعيداً عنها لأهمية الملف وارتباطه مباشرة بالأمن القومى المصرى (6)

*تونس : مسافة الحدود بين ليبيا وتونس يمكن السيطرة عليها فى الحالات العادية ، أما فى الحالة الاستثنائية فإن عملية السيطرة تكون صعبة, خاصة فى ظل توافد اللاجئين الليبيين إلى تونس .

لقد تأثرت تونس بعدد المهجرين من ليبيا والذين فروا من القتال الدائر فى ليبيا, والذى تشير الإحصائيات إلى تجاوز مئات الألوف – مع ملاحظة ان تونس تمر بمرحلة تحول هى الأخرى, وبالتالى فإن عوامل الاستقرار فى البلدين يؤثر كل منهما على الأخر.

*الجزائر : لقد تأخرت الجزائر كثيرا بالاعتراف بالمجلس الوطنى الانتقالي الليبى كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبى, واعتبرت الجزائر ان التدخل من الناتو فى ليبيا يعد استعمارا جديداً, وظلت الجزائر مأوى لكثير من أتباع النظام السابق وعائلة القذافى استنادا على الدواعى الإنسانية ، فضلاً عن ارتباط طائفة الأمازيغ فى ليبيا بامازيغ الجزائر, وماذا سيحدث لو طلب امازيغ ليبيا الانفصال وتكوين دولة مستقلة .

*السودان : لقد لقى سقوط نظام القذافى لدى نظام الحكم فى السودان استحسانا, بحكم ان نظام القذافى يعتبره السودان المتهم الاول فى دعم حركات التمرد فى السودان خاصة فى الجنوب مما ترتب عليه تقسيم السودان إلى دولتين أو مساعدة حركة المقاومة فى دارفور (7) .

2- الهجرة غير الشرعية وتهريب السلاح : تعتبر ليبيا الممر الامن لكل المهاجرين الأفارقة القاصدين دول اوروبا, وهناك العديد من الاتفاقيات الدولية بين الدول الاوربية وليبيا بشان الحد من أزدياد عدد المهاجرين الأفارقة لما يشكله ذلك من خطر يهدد الأمن الاوروبى, ولعل من اهم هذه الاتفاقيات تلك التى عقدت بين ليبيا بحكم أنها المصدر او بلد العبور ، وايطاليا بحكم انها البلد المستقبل او بلد التوزيع عام 2007 .

وفى الوقت الحاضر نجد ان ليبيا غير قادرة على ضبط حدودها فى ظل الإنفلات الامنى, وأن القوة العسكرية والشرطية الحالية لا تكفى لحماية أمن المواطن ومؤسسات الدولة, ناهيك عند الحدود البرية مضافاً إليها قرابة 2000 كيلو متر حدود بحرية ، وهذا ليس مؤثراً على مسألة الهجرة فقط بقدر ماله من تأثير على الوضع الامنى والسياسى الداخلى الليبى ، وما يصاحبه من ظروف قد تعيق عملية الانتقال السياسى فى ليبيا (8) .

ثالثاً التحديات الدولية :

ليبيا بحكم موقعها والجغرافى الرابطين أفريقيا وأروبا وأهميتها فى إنها من اهم مصادر البترول للدول الصناعية ، جعل من الاحداث التى شهدتها ان تستقطب الدولة الكبرى على أسس مختلفة ، اما لتأمين مصالحها فى ليبيا مثل روسيا والصين أو البحث عن المصالح مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

أخذت الاطراف الدولية فى النظام العالمى مواقف مختلفة تجاه الثورة الليبية لما استخدمته قوات الامن والجيش من قوة فيما يشبه الحرب الاهلية بين الثوار والنظام ، لذلك كان الدافع الظاهر للتدخل فى ليبيا هو حماية المدنيين ، اما الدافع الحقيقى هو أهمية البترول الليبى كمصدر أساسى للطاقة خاصة لبعض الدول الأوربية والمتوسطية (9) .

لقد تفاوتت المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى فى ليبيا ، فمنها من تجاوب بسرعة مع مطالب الشعب الليبى ، واعتبار ان استخدام نظام القذافى المفرط للقوة يعد انتهاكا وأبادة للإنسانية يتطلب اتخاذ موقف جاد لحماية المدنيين فى ليبيا, وكان هذا المطلب من جانب جامعة الدول العربية وتبنته كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمملكة المتحدة, ولجأت الولايات المتحدة الامريكية من خلال الدبلوماسية إلى المنظمات والمؤسسات الدولية.

القرارات الدولية كانت فى البداية مرحباً بها من بعض الليبيين خاصة القرارات (1970 – 1973) لا نها نصت صراحة على الوقوف إلى جانب قوات الثورة والمعارضة دون ان يولى أى اهتمام بما يترتب على كل العمليات التى ستعقب أسقاط النظام, من حيث بسط الامن وتحقيق المصالحة الوطنية ، وعدم تأثير السلاح المنتشر او دور القبائل فى المرحلة القادمة, وما ستكون عليه علاقات رفاق السلاح بعد إنتهاء المعارك ضد النظام.

إن ألية عمل منظمة الأمم المتحدة فى ليبيا أتسمت بالبطء الشديد خاصة بعد إسقاط نظام العقيد القذافي , فلم يكن لها أى دور يذكر فيما يتعلق بالأزمات اليومية التى تشهدها ليبيا, وبقيت مشكلة المهجرين والنازحين دون أى عناية , كما إن المحكمة الدولية لم تحسم قرارها فيما يتعلق ببعض المطلوبين للعدالة الدولية, الأمر الذى يشجع أخرين على إرتكاب جرائم ضد الإنسانية دون الخوف من الملاحقة القانونية.

الإرهاب والوضع الليبى .

ليبيا لم يكن لديها جيشاً بالمعنى الاحترافي, مما أفقدها القدرة على السيطرة على مخازن السلاح ، الامر الذى ترتب عليه انتشار الأسلحة بين المدنيين من الثوار وغير الثوار ، وهذا طبعاً بدوره أدى إلى أن تكون تجارة السلاح عبر الحدود رائجة خاصة مع مصر ، وبالتالى يؤدى إلى عدم الإستقرار فى المنطقة بالكامل, وأزدياد دور الجماعات الخارجية عن القانون التى قد تتوافق مصالحها مع عدم استقرار هذه الدول إذا كانمن بين هذه الأسلحة ما يمكن استخدامه فى تهديد السلم والامن الدوليين, وقد مثلت الحدود المصرية الليبية نظراً لاتساع مساحتها وصعوبة السيطرة عليها مصدراً لتهريب كميات كبيرة من الأسلحة والمخدرات لمصر باعتبارها تجارة مربحة ، فضلا عن تسلل العناصر الغير شرعية (10) .

كما ان تنظيم القاعدة فى شمال أفريقيا استنفع نشاطه بعد ما توافرت له الظروف من وجود أسلحة وعدم استقرار فى مساحات شاسعة لا يمكن السيطرة عليها.

المصادر

1- تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بشأن بعثة الأمم المتحدة فى ليبيا – مجلس الأمن الدولى – الوثيقة رقم 104 / 2013 فبراير 2013 – ص 18 .
2- تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة – سيادة القانون والعدالة الانتقالية فى مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع – نيويورك – مجلس الأمن الدولى – الوثيقة رقم 616 / 2004 – الصادر فى 23 / 8 / 2004 .
3- عبد الحسين شعبان – العدالة الانتقالية : مقارنات عربية للتجربة الدولية – مجلة المستقبل الوطنى – ليبيا – العدد 413 – يوليو 2013 – ص ص 105 : 107 .
4- نقلا عن على الصلابى – العدالة والمصالحة الوطنية : ضرورة دينية وانسانية – دار المعرفة – بيروت – 2012 – ص 169 .
5- آمال العبيدى – الأمن الوطنى الليبى : تحديات المرحلة الأنتقالية – ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة – المركز الليبى للدراسات والبحوث – الدوحة – 2012 – ص 5 .
6- أشرف محمد كشك – حلف الناتو : من الشراكة الجديدة الى التدخل فى الأزمات العربية – السياسة الدولية – مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد 185 – القاهرة – يوليو 2011 – ص ص 25 : 27 .
7- خالد حنفى – الجوار القلق : تأثيرات الثورة فى علاقات ليبيا الاقليمية – السياسة الدولية – مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد 188 – القاهرة – ابريل 2012 – ص ص 118 ، 119 .
8- نادية ليتيم وفتحية ليتيم – البعد الأمنى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية الى أروبا – السياسة الدولية – مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد 183 – القاهرة – يناير 2011 – ص ص 24 : 27 .
9- مصطفى علوى – كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية – السياسة الدولية – مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد 184 – القاهرة – ابريل 2011 – ص ص 36 : 41 .
10-نيفين العبادى – جوار مصر الجغرافى .. قراءة فى الاشكاليات الامنية الكامنة – مركز المصرى للدراسات والمعلومات – القاهرة – اغسطس 2012 – ص 8 .

المبحث الثالث
سيناريوهات مستقبل الإنتقال السياسى

مرت سنوات عدة على ثورة السابع عشر من فبراير التى أسقطت نظام الحكم القائم وأقامة دولة ودنية حديثة عبر مرحلة انتقالية قصيرة تترسخ من خلالها معايير الحكم ، وبطبيعة الحال ان هذه المرحلة الانتقالية تحتاج الى جملة من الاجراءات تتوقف على مدى توافر بيئة مناسبة ، وهو ما لم يكن موجود فى ليبيا .
الوضع الليبى يجوز القول فيه أن الانتقال السياسى الديمقراطى صعب ومعقد بالنظر الى الآرث المتراكم قرابة ما يزيد عن أربعة قرون من حكم القذافى وللتركيبة الأجتماعية المعقدة التى تؤدى فيها القبيلة دورا فاعلا فى جميع نواحى الحياة السياسية والأقتصادية والأجتماعية ، وفى احيان كثيرة يفوق دور المؤسسات السياسية ، خاصة فيما يتعلق بعملية التصعيد الشعبى وأختيار القيادات السياسية والشعبية ، يضاف الى ذلك مسار الثورة الذى تحول منذ البداية من احتجاجات سلمية الى ما يشبه الحرب الأهلية أستخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة بين القوات الحكومية والثوار ، ما أستدعى تدخل دولى لحماية المدنيين من انتهاكات النظام والأفراط فى أستخدام القوة ، وبانتهاء الحرب وسقوط النظام بمقتل القذافى وتعدد الصعوبات والتحديات التى أعاقت مسيرة المرحلة الأنتقالية .
مما تقدم تستوجب الدراسة أستشراف مستقبل عملية الأنتقال السياسى فى ليبيا ، وما ينتج عنها من سيناريوهات والتى تمثل أحدى الطرق للوصول للنظام السياسى .

السيناريو الأول : أستمرار الوضع القائم الى مدة عشر سنوات

المقصود بأستمرار الوضع القائم هو أستمرار المظاهر والنتائج المترتبة على ثورة السابع عشر من فبراير 2011 من عدو أستقرار وفوضى وأنهيار لأغلب مؤسسات الدولة الساسية والقانونية والأمنية ، وعمليات القتل والأختطاف التى أدت الى تهديد النسيج الليبى وتفتيته ، خاصة بعد أن كسرت الثورة حاجز الخوف وحولت مطالبها من تحقيق الأصلاح الى مطلب اسقاط النظام ، وهو ما تحقق .
لقد أخذت الأحداث فى ليبيا منحنى خطير ، كون أستخدام السلاح كان الخيار الأول ، والذى تم توظيفه فى اتجاهات مختلفة على النحو التالى :

- استخدام السلاح بين القوات الحكومية والثوار من جانب .
- أستخدام السلاح بين الثوار وقوات التحالف الدولى من جهة القوات الحكومية والمتطوعين من جهة أخرى على الجانب الثالث .
- أستخدام السلاح بين القبائل والجماعات الاخرى والأفراد على الجانب الثالث وهو الأخطر

كل ذلك دون أن تقع المسئولية على أحد بحكم فوضى السلاح وانتشاره ، مع انهيار الدولة ومؤسساتها خاصة مؤسستى الشرطة والجيش .
الوضع القائم هو حالة الأنفلات الذى تشهده ليبيا منذ انطلاق الثورة ، وعدم قدرة الدولة حتى الأن من بسط سيطرتها على كثير من المجموعات أو التنظيمات السياسية والعسكرية التى أمتلكت السلاح ، وذلك راجع الى عجز المجلس الوطنى الأنتقالى ومن بعده المؤتمر الوطنى العام من جانب والحكومة من جانب أخر فى رسم سياسة عامة تتحقق من خلالها خارطة الأنتقال السياسى لبناء دولة ليبيا الجديدة .
يضاف الى ذلك تعقد العلاقات الأجتماعية والقبلية وفق الرواسب الماضية ، فضلا عن تدخل الأطراف الدولية والأقليمية فى القتال الحالى .

من خلال ما تقدم يمكن القول أن واقع الحال يشير الى أستمرار الأوضاع فى ليبيا ، وذلك نتيجة لمجموعة من الأشكاليات المعقدة التى سيكون لها تأثير مباشر فى رسم المستقبل .
وهذا السيناريو يتطلب تحديد بعض المؤشرات التى تؤكده ، نذكر منها :

1- أستمرار انتشار السلاح .
2- أستمرار انعدام الأمن والأنفلات الأمنى فى كثير من المناطق .
3- أستمرار انتهاكات حقوق الأنسان من قبل المجموعات المسلحة المعروفة الهوية والغير معروفة .
4- أستمرار الصراع القبلى وفقا للهوية الليبية ، للتعبير عن حالة من استحضار التاريخ الليبى .
5- سياسة الأقصاء والتهميش والعزل السياسى .
6- الوضع الأقليمى والدولى المحيط بدولة ليبيا .

نسبة تحقق هذا السيناريو قد تكون كبيرة فى حالة عقد مؤتمر للحوار الوطنى ، وهو يختلف عن المصالحة الوطنية ، حيث أن الأول يقصد به برنامج سياسى قائم على امشاركة الفاعلة للدولة والتنظيمات السياسية الى جانب القبائل ، حيث تتساوى فيه الأطراف المشاركة فى التمثيل ، ولاطراف الحوار الوطنى الحق فى التعبير عن موقفها دون خوف أو تهديد بصرف النظر عن حجمها أو قوتها ، ولا يكون لأى طرف من الأطراف المجنى بشروط مسبقة ولا لاحقة ، لأن ذلك يقوض عملية الحوار ، وتصدر عنه قرارات ملزمة التنفيذ ، أما المصالحة الوطنية فهى برنامج مجتمعى ترعاه الدولة ، ولا تكون القوى والتنظيمات السياسية فاعلة فيه بالقدر الذى تمثله القبيلة ، ويصدر عنه ميثاق شرف للالتزام به .
وعقد مؤتمر الحوار الوطنى بعد الخروج من مرحلة الثورة الى مرحلة بناء الدولة ، يتوقف ذلك على مدى تطور الأحداث ومدى قبول الليبيين لفكرة عقد مؤتمر الحوار للخروج من الوضع القائم .
يجب أن يكون لهذا المؤتمر أهداف ونقاط محددة ورئيسية بحيث يؤدى الأتفاق عليها الى حل بعض الأشكاليات العالقة ، ومن هذه الأهداف (1) :

1- بناء دولة من حيث الهوية والشكل ونظام الحكم .
2- سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساوتة ، مع تكافؤ الفرص وتوسيع المشاركة ، فضلا عن دور منظمات المجتمع المدنى ، ذلك بجانب محاربة الفساد بكل صوره واشكاله ، وهو ما يطلق عليه الحكم الرشيد .
3- بناء جيش وطنى ومهنى موضحا دوره فى الحياة السياسية مع مؤسسة شرطية مدنية .
4- أستقلالية الهيئات الخصوصية مثل " دار الأفتاء – وزارة الأوقاف – الأجهزة الرقابية – القضاء " .
5- التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة فى ظل الأمكانيات الليبية .

بعد تحديد أهداف المؤتمر ، ولأكتمال المرحلة الأنتقالية والوصول الى مرحلة بناء الدولة المستقرة المدنية ، لابد أن يكون هناك منهج عمل يتمثل فى :

1- توافر الأرادة السياسية لدى أطراف الحوار الوطنى تتبلور فى بناء مؤسسات أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيدا عن الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية ، مع الأهتمام بقضايا الأمن والخدمات ومحاربة الفساد.
2- السير على نهج التعددية السياسية من أجل الوصول الى تعددية حزبية حقيقية تتجاوز القبلية .
3- أعتماد خطاب أعلامى وسياسى يقوم على التسامح والعقلانية وعدم تأجيج المشاعر والكراهية ، وتعزيز رؤية التعايش المشترك مع أحترام التباين فى الرؤى .
4- حث جماعات العنف المتشدد على التحول الى مؤسسات مدنية تعبر كيفما شاءت عن أفكارها بشكل سلمى .

5- أحترام ثقافة وخصوصية المكونات الثقافية الليبية ، والغاء سياسية الأقصاء والتهميش بشكل عام ، وأن ليبيا وطن يسع الجميع .
6- الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية بما يحافظ على الدولة الليبية صاحبة السيادة .
وبالنسبة للنهج الأخير بعدم تدخل القوى الخارجية ، هذا لا يتعارض مع الجهود الدولية الحثيثة التى تبذلها مصر مع المجلس الوطنى الأنتقالى الليبى بمشاركة تونس والجزائر للخروج بالأزمة الليبية الى الأستقرار السياسى والأمنى والأقتصادى والأجتماعى ، وبناء الدولة الليبية الحديثة .
وهذا السيناريو هو الأقرب الى الواقع .

السيناريو الثانى : التحول الى النظام الفيدرالى .
الفيدرالية عبارة عن نظام سياسى اتحادى حر تتقاسم وتوزع فيه الحكومة المركزية صلاحيتها الدستورية وواجباتها الأدارية مع الأقاليم المختلفة التى تتكون منها الدولة ، وتأخذ بعض مهام وصلاحيات حكومة المركز ، كما هو متبع فى كثير من دول العالم المتقدم التى تأخذ بهذا النظام ، ويجمع النظام الفيدرالى بين مزايا الدولة الموحدة ومزايا الدولة المركبة ، وهذا لا يهنى تقسيما للدولة ، وفى نفس الوقت يعطى الأقاليم سلطة إدارة شئونها المحلية بنفسها بما يتفق وظروفها وخصوصياتها ، ويحقق لسكانها قدرا من الديمقراطية فى إدارة وتصريف مصالحهم (2) .
يأتى هذا السيناريو بعد ما تحولت الثورة الليبية الى أزمة فى حد ذاتها ، وعدم أتفاق الليبيين على هدف واحد مشترك ، وتعالت بعض الآصوات المطالبة بالتحول الى الحكم الفيدرالى إعتقادا منهم انها تضع حلا للمشاكل التى عانت منها ليبيا طوال أربعة أربعة عقود من حكم العقيد القذافى .
بالرغم من مزايا الفيدرالية كأسلوب حديث فى إدارة الدولة ، فأنها بالنسبة الى ليبيا تعنى التقسيم ، وذلك يرجع الى طبيعة التركيبة المعقدة للمجتمع الليبى ، من حيث فاعلية القبيلة فيه ، مع صعوبة اندماج المكونات الثقافية والتوزيع السكانى مقارنة بمساحة ليبيا الشاسعة .
وتأخذ الفيدرالية أحد الصورتين التاليتين :
1- أتحاد ولايات متقاربة : بمعنى أن الدولة تنشئ من أتحاد ولايتين متقابلتين أو أكثر تشترك شعوبها فى ملامح أجتماعية وجغرافية وتاريخية ، فتتنازل عن بعض سلطاتها الداخلية وعن سيادتها الخارجية ، ثم تتوحد ثانية لتكون الدولة الفيدرالية على أساس دستور فيدرالى مثل دستور الولايات المتحدة الأمريكية عام 1787 .
2- تفكك دولة كبيرة : تعنى وجود دولة كبيرة بسيطة يعانى سكانها من أشكاليات أجتماعية وسياسية وأقتصادية ، كأختلاف اللغة والعادات والثقافات والموارد والثروات ، فيعمل الشعب على المطالبة بأستقلال تام عن سيطرة الدولة المركزية وتقرير مصيره دون تدخل من الأخرين ، ثم تعمل تلك الولايات على تشكيل دولة واحدة هى الدولة الفيدرالية ، وفق نظام فيدرالى إدارى ، مثل بعض الدول فى أمريكا اللاتينية (المكسيك) عام 1857 .
وفى الحالة الليبية لاحت الفكرة منذ منذ اللحظات الأولى لثورة فبراير 2011 برفع العلم الأسبق للدولة الليبية زمن الملك أدريس السنوسى ، والذى ترتب عليه رفع العديد من الأعلام :
- رفع العلم الأمازيغى فى غرب وجنوب ليبيا .
- رفع علم أقليم برقة ومثلته مدينة بنغازى .
- رفع علم ما يسمى بالدولة الأسلامية " داعش " فى بعض المناطق .

ومن هنا تعانى الدولة الليبية بعد انتصار ثورة فبراير بأسقاط النظام أزمة بناء الدولة ، وصعوبة الحفاظ على تماسك التراب والشعب فى وحدة واحدة ، خاصة بعد ظهور النزعة الأنفصالية فى المنطقة الشرقية بأجراءات فعلية من خلال تشكيل مجلس شيوخ القبائل ، ومجلس أقليمى ، ومكتب تنفيذى لأدارة الحكم الذاتى ، وصلت الى حد محاولة فرض موافقات أمنية من مجلسها قبل دخول المنطقة من قبل بقية المواطنيين خارج الأقليم (3) .

مؤشرات سيناريو سيناريو التحول الى الدولة الفيدرالية تتمثل فى :

1- الخلل فى الهوية الوطنية .
2- إعلان قيام إقليم برقة فى السادس من مارس 2012 .
3- إعلان أعيان إقليم فزان بالمنطقة الجنوبية قيام إقليم فيدرالى فى السابع والعشرين من سبتمبر 2012 .
4- حالة عدم الرضا التى شهدها المجتمع الليبى طوال فترة أربعة قرون ويزيد ، أدت الى حالة عدم الثقة بين الشعب والنظام .
5- المكونات الثقافية الليبية فى مناطق محددة بعد أن تنال حقها الطبيعى ، قد ترفع مطالبها الى الحق فى الحكم الذاتى على غرار التجربة الكردية فى العراق ، وإعتقاد تلك المكونات بأنهم السكان الأصليين لليبيا .
6- إعتبار الدستور الليبى اللغة الأمازيغية ، أحد اللغات الرسمية فى ليبيا ، وقد ترتفع مطالبهم الى سقف أعلى بتطبيق الحكم الذاتى .

تصور تطبيق هذا السيناريو

ليبيا بطبيعة الحال جزء من العالم الذى يشهد التغيير الحاصل على كافة المستويات الأقتصادية والأجتماعية والسياسية بفضل ثورة تكنولوجيا الأتصال والمعلومات والأعلام الفضائى ، والحاجة الى العيش فى إطار النظام العالمى الجديد القائم على تبادل المعلومات والأتصال لتحقيق التنمية والتعاون بين الدول ، وما رافق ذلك من تغيير فى النظم السياسية ، الا أنه فى الحالة الليبية من الصعوبة التنبؤ بالخريطة السياسية التى ستكون عليها ليبيا إذا ما تحولت الى النظام الفيدرالى كأحد سيناريوهات عملية الأنتقال السياسى ، ويمكن تصور توزيع الأقاليم على النحو التالى :

1- إقليم برقة فى المنطقة الشرقية ويضم معه بنغازى .
2- إقليم فزان فى المنطقة الوسطى والجنوبية .
3- إقليم طرابلس فى المنطقة الغربية

وتظهر المعضلة السياسية فى هذا التقسيم بالنسبة لمدينة " سرت " ومدينة " بنى وليد " فى شمال الوسط ، حيث هاتين المدينتين والمناطق التابعة لها تابعين لأقليم طرابلس ، ويمثلان نقاط الحسم فى خريطة ليبيا الفيدرالية للاسباب الآتية :

1- عدم رغبة سكان مدينة مدينة " سرت " ومناطقها الأنضمام الى إقليم طرابلس ، نتيجة الحروب والدمار اللذين شهدتهما المدينة والتى تمت خارج إطار الشرعية القائمة ، وانها تمت من قوات غير خاضعة لسلطة الدولة ، وأمام سكان " سرت " ومناطقها خيار الأنضمام الى إقليم " برقة " أو أقليم " فزان " .
2- إقليم " فزان " له طموح وأطماع أن يكون له منفذ الى البحر الأبيض المتوسط ، وإنضمام مدينة " سرت " ومناطقها اليه لكى يستفيد من الممر الى البحر ، خاصة وأنه أى اقليم " فزان " يملك إحتياطى ضخم من النفط ، فيما يتعلق بعمليات تصدير النفط .
3- إقليم " طرابلس " يضم العاصمة الليبية ، وبه أكبر كثافة سكانية ويوجد فيها أكبر الجامعات والوزارات ، وفى حالة التحول الى النظام الفيدرالى فأن مساحته تكون صغيرة جدا إذا ما قورنت بأى من الأقليميين الأخرين " برقة وفزان " ، سواء من

حيث المساحة أو من حيث الموارد الطبيعية وأهمها النفط والمياه ، وهو ما يدعو سكان طرابلس الى رفض التوجه الى الفيدرالية .
يمكن تجاوز هذا السيناريو الذى يؤدى حتما الى التقسيم من خلال وضع خطة للتقسيمات الأدارية والسياسية ، بحيث تؤدى الى تطبيق الحكم المحلى ، ويتحقق ذلك إذا ما توافرت الأرادة السياسية والتفكير الجاد فى مستقبل الدولة الليبية ، خاصة وأن تطبيق فكرة الحكم المحلى تساهم فى تضاءل الفكرة السائدة حول الدولة الفيدرالية من خلال منح جميع المناطق سلطة إصدار القرار فيما يتعلق بالمسائل الأدارية والخدمية المحلية ، لان مساحة الدولة الشاسعة تعيق الوصول أو الوقوف على كل المشاكل فى الأقليم أو المناطق البعيدة عن مركز إصدار القرار ، وهذا بدوره يتطلب توزيع الميزانيات بشكل موسع لتصل الى المحليات ، إذا ما أعتمدت الجهات المخولة بتنفيذ السياسة العامة فى الدولة .

السيناريو الثالث : قيام الدولة الأسلامية فى ليبيا

ليبيا وبعد مرور عدة سنوات من القتال والصراع ، وتعقد تركيبة المجتمع الليبى القبلية المعقدة ، وانتشار السلاح وفرا ملاذا آمن وأستقطاب إسلاميين متطرفين من دول مختلفة للقيام بعمليات فى ليبيا إمتداد لما يحدث فى دولتى العراق وسوريا وهى ما يطلق عليها " الدولة الأسلامية فى العراق والشام – داعش " ، وتكمن خطورة ذلك فى سرعة تمددها وقدرتها على إستقطاب الموالين لها من مختلف المستويات .
حاولت الجماعات الأسلامية فى ليبيا إستغلال الأنفلات الأمنى والفشل فى تأمين الحدود ووفرة الأموال التى تمول عملها فى رقعة جغرافية يصعب التعامل معها ، فى إستقطاب طاقات الشباب التى التى وجدت فى الطرح الأسلامى الراعى والمتبنى لها .
تعددت وتنوعت الجماعات الأسلامية فى ليبيا ، هذه الجماعات كان جزء منها يعمل خارج " جماعة الأخوان المسلمين " ، ومنها من يأخذ الصفة الجهادية " الجماعة الليبية المقاتلة " التى شارك أعضائها فى أغلب المعارك فى أفغانستان والعراق والجزائر ، وقامت بعمليات جهادية داخل ليبيا ، وهناك انواع أخرى من الجماعات مثل :

- الجبهة الوطنية لأنقاذ ليبيا : وهى ترتبط بجماعة الأخوان المسلمين الليبية.
- حركة التجمع الأسلامى : وهى مرتبطة بجماعة الأخوان المسلمين الليبية.
- الجماعة الأسلامية المقاتلة : مرتبطة بعلاقات مع جماعة الجهاد المصرية والجماعات الأفغانية
- جماعة الشهداء : ولها علاقة بجماعة الجهاد المصرية ، والجماعة الأسلامية الليبية المقاتلة والجماعات الأفغانية .

ويتمثل خطر جماعات الأسلام السياسى الليبى فى مجموعتين :
الأولى : تنتهج العمل السياسى من خلال سيطرتها على طرابلس العاصمة ، وعدم الأعتراف بالبرلمان الشرعى الذى أتخذ من طبرق مقرا مؤقتا له لأسباب أمنية حالت دون أستلام مقره الرسمى فى مدينة بنغازى .
الثانية : تنتهج العمل العسكرى وتتقاسمه مجموعات مختلفة منها من هم محسوبين على القاعدة ، ومنهم من أنصار الشريعة ، ومنهم من يمثل جماعة " داعش " ، وكل منها لها منهج مختلف فى كيفية بناء الدولة .
يلاحظ أن الحركات والأحزاب الأسلامية لم تجذب الرأى العام فى ليبيا فى بداية الثورة وحرب التحير ، ولا حتى فى التنافس الأنتخابى ، وأن كان حضورهم الأعلامى يوحى بنيتهم فى المشاركة فى العملية السياسية ، إلا انهم سرعان ما تصدرت الجماعات الأسلامية المشهد بعد تأكدهم من سقوط نظام القذافى ، بهدف السيطرة على الدولة وإنشاء نظام الحكم الأسلامى على غرار التجربة التونسية والمصرية (4) .

إن اتساع نفوذالجماعات الأسلامية فى ليبيا يعطى الفرصة للتدخل الدولى فى شئونها بحجة مكافحة الأرهاب ووقف الهجرة غير الشرعية الى أوربا ، وهنا قد تتطور الأوضاع فى ليبيا وتتداخل بشكل لا يمكن السيطرة عليه فى ظل الحالة المعقدة التى تمر بها المنطقة العربية من إرهاب وعدم إستقرار .

وللخروج من هذا السيناريو يجب على المجلس الوطنى الأنتقالى ضرورة إتخاذ الأجراءات التالية :

1- إقامة الحوار الوطنى .
2- الأعلان عن حكومة وطنية .
3- الأعتراف بشرعية البرلمان .
4- تطبيق نظام اللامركزية الأدارية والسياسية

وإذا فشلت فى تحقيق ذلك فأنها تعطى الفرصة لتحقيق هذا السيناريو ، وتتمكم الجماعات الأسلامية من سيطرتها على ليبيا وأستخدام عائدات البترول فى التمدد ليس فى ليبيا فحسب ، بل للسيطرة على كامل الشمال الأفريقى مستفيدين من طول حدود ليبيا ودول الجوار ، خاصة مع مصر وأنشغالها وجيشها بمهام مكافحة الأرهاب فى سيناء ومناطق عدة .

الخاتمة

تناولت الدراسة عملية الأنتقال السياسى فى ليبيا ، دراسة تحليلية أستشرافية للوقوف على أحداث السابع عشر من فبراير 2011 ومساراتها ، وابرزت بعض التحديات التى تواجه عملية الأنتقال السياسى ونظرة مستقبلية على ما ستؤل اليه عملية الأنتقال السياسى من خلال السيناريوهات الثلاث.

إن النظام السياسى فى ليبيا مر بعدة مراحل بدأ من مرحلة التحول الثورى الى مرحلة تغيير شكل النظام السياسى الى النظام الجماهيرى الذى يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، مرورا بمرحلة ثالثة تميزت بعدم الأستقرار وتدنى مستوى الخدمات ، وانتشار الفساد المالى والأدارى والسياسى ، ودخول ليبيا فى خلافات إقليمية ودولية ترتب عليها فرض عقوبات إقتصادية لفترات أثرت على برامج التنمية ، الى أن تصدر سيف الأسلام القذافى المشهد السياسى وطرح مشروعه " الأصلاح لبناء ليبيا الغد ".

القبيلة مكون أساسى فى المجتمع الليبى ، أدت دورا فى الماضى والحاضر ساعد على صمود النظام لفترة أطول مما كان متوقع ، وأنها مازالت تؤدى دورا حاسما حتى بعد سقوط نظام القذافى ، لدرجة إن المؤتمر الوطنى العام والحكومة وقبلها المجلس الوطنى الأنتقالى والبرلمان الحالى يسعون الى خطب ود القبائل ، وطلب دعمها فى إدارة بعض الأزمات التى تعجز مؤسسات الدولة عن حلها ، وأن المصالحة الوطنية فى ليبيا لا يمكن تحقيقها دون توافق القبائل ، وانها العنصر الأساسى فى أى مصالحة وطنية ، أو أى حوار وطنى عام .

إن حالة الأنفلات الأمنى وعدم ضبط الحدود وما توفر من سلاح ومال ساهم فى تمدد الميليشيات والجماعات المتشددة فى الشمال الأفريقى بشكل عام وفى ليبيا بشكل خاص ، ويشكل الفراغ الأمنى الحدودى بين الدول التى تمر بعدم الأستقرار الى سهولة الأتصال بين التنظيمات وتنسيق عملياتها لتحقيق إقامة الدولة الأسلامية ، وأن استمرار الجماعات الأرهابية فى ليبيا سيكون سببا فى التدخل الدولى بحجة محاربة الأرهاب .

المصادر

1- محمد عبد الحفيظ الشيخ – ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة – مجلة المستقبل العربى – العدد 432 – فبراير 2015 – ص ص 124 : 126 .
2- اكرم عبد الرازق المشهدانى – الاقلمة الفيدرالية .. بين المؤيدين والمعارضين – بوابة الزمان الاليكترونية – مايو 2013 .
3- يوسف ابن شاكير – ليبيا .. الى اين .. الناتو وتمكين القاعدة فى ليبيا – مكتبة المدبولى للنشر والتوزيع – القاهرة – ص ص 592 : 595 .
4- بلال التليدى – الاسلاميون والربيع العربى : الصعود والتحديات وتدبير الحكم – مركز نماء للبحوث والدراسات – بيروت – 2012 – ص ص 121 : 123 .

كلية التجارة – قسم العلوم السياسية- 2015- ص 2 .

(2) سعد الدين ابراهيم – مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية في ازمة الديمقراطية في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الثانية 1987 – ص 423